تخوفات من انشقاق كبار المنتجين في التحالف

أسعار النفط تتراجع وسط ترقب اجتماع لتحالف «أوبك+»

تراجعت أسعار النفط الخام في التعاملات، أمس الثلاثاء، ترقبا لاجتماع لجنة مراقبة خفض الإنتاج في تحالف "أوبك+"، يعقد الخميس المقبل.

وتزداد التخوفات من انشقاق كبار المنتجين في التحالف، فالسعودية لديها رغبة في الحفاظ على خفض الإنتاج الحالي مع بقاء المخاطر الصحية والاقتصادية قائمة عالميا.

بينما في المقابل، ترى روسيا أن أسعار النفط الحالية "جيدة جدا" بالنسبة لها، وأنه آن الأوان لتخفيف خفض الإنتاج الحالي البالغ 7.2 ملايين برميل يوميا.

وبحلول الساعة (07:10 بتوقيت غرينتش)، تراجعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم مايو، بنسبة 1.21 بالمئة أو 85 سنتا إلى 62.89 دولارا للبرميل.

كما تراجعت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط، تسليم أبريل، بنسبة 0.91 بالمئة أو 55 سنتا إلى 60.08 دولارا للبرميل.

كانت أسعار خام برنت تجاوزت خلال وقت سابق من الأسبوع الماضي، حاجز 66 دولارا للبرميل، أعلى مستوى منذ نهاية نوفمبر 2019.

ونزلت أسعار النفط أكثر من 1 في المائة وسط توقعات بأن توافق أوبك على زيادة إمدادات الخام في اجتماع الأسبوع الجاري مما أضعف المعنويات التي تضررت بالفعل جراء مخاوف من تباطؤ الطلب الصيني.

ونزل خام برنت 80 سنتا ما يوازي 1.3 في المائة إلى 62.89 دولار للبرميل بحلول الساعة 08:00 بتوقيت جرينتش بعدما فقد 1.1 في المائة في اليوم السابق. وخسر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 69 سنتا ما يوازي 1.1 في المائة إلى 59.95 دولار للبرميل وكان قد هبط أمس 1.4 في المائة.

ولامس الخامان أقل مستوياتهما في أكثر من 6 أيام مع استمرار الخسائر التي بدأت في نهاية الأسبوع الماضي. وقال ساتورو يوشيدا محلل السلع الأولية لدى راكوتن سيكيورتيز إن التوقعات بزيادة منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها في مجموعة أوبك+ إنتاج النفط من أبريل يدفع الأسعار للهبوط.

ستاندرد آند بورز: اقتصاد دبي لن يعود لمستوياته السابقة قبل 2023

قالت وكالة "ستاندرد آند بورز جلوبال للتصنيفات الائتمانية"، إن صدى صدمات العام 2020 سيظل يتردد في اقتصاد إمارة دبي، ولن يعود إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا قبل العام 2023.

وأضافت الوكالة في تقرير، أن وتيرة التعافي الاقتصادي ستكون بطيئة في دبي، نظرا للآثار الكبيرة على الاقتصاد بسبب الجائحة.

وحسب التقرير، شهدت دبي التراجع الأكثر حدة في عدد السكان في منطقة الخليج، بانخفاض قدره 8.4 بالمئة، قياسا على متوسط تراجع 4 بالمئة بمجمل المنطقة.

وتوقع التقرير تعافي الناتج المحلي الإجمالي خلال 2021، من الانخفاض الحاد الذي تسببت به الجائحة وانخفاض أسعار النفط العام الماضي.

وأورد أن القطاعات الرئيسة في دبي، وتحديدا العقارات والسياحة والضيافة والتجزئة، تحت الضغط للأشهر 12–24 شهراً المقبلة.

وتلقى قطاع السياحة، شديد الأهمية للإمارة، ضربة كبيرة بفعل القيود المشددة التي اتخذتها دبي على دخول الأجانب، قبل أن تستأنف استقبال السياح اعتبارا من 7 يوليو الماضي وسط تعاف بطيء بسبب المخاوف الصحية وظهور سلالات جديدة للفيروس.

وأشار إلى استمرار التحديات التشغيلية لقطاع العقارات في دبي، ومن المتوقع أن تكون نتائج القطاع بالعام الماضي ضعيفة، مع تحسن طفيف فقط بالعام الحالي.

وتوقع التقرير أن تبقى ربحية الشركات العقارية تحت الضغط والمديونية مرتفعة، مما يدفع إلى خفض وإلغاء توزيعات الأرباح للحفاظ على النقد أو تسييل الأصول لخفض الديون.

تركيا: نمو الصناعات التحويلية 10.5 بالمئة في الربع الأخير من 2020

مصطفى ورانك

أعلن وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي مصطفى ورانك، أن الصناعات التحويلية في البلاد حققت نموا بنسبة 10.5 بالمئة في الربع الأخير من العام 2020.

وأوضح ورانك في تغريدة على تويتر، أمس الثلاثاء، أن قطاع الصناعات التحويلية كان المساهم الأكبر في ناتج الإجمالي المحلي التركي في الربع الأخير من العام الماضي.

وأضاف أن قطاع الصناعات التحويلية يواصل تحقيق نمو بزيادة الإنتاج الذي ينعكس إيجابا على خلق مزيد من فرص العمل.

وأشار إلى أن عدد الأيدي العاملة في قطاع الصناعات التحويلية زاد خلال ديسمبر الماضي بنسبة 8.6 بالمئة مقارنة مع نفس الشهر من العام 2019.

ولفت إلى أن إجمالي عدد الأيدي العاملة في قطاع الصناعات التحويلية خلال الشهر المذكور بلغ 4 ملايين و99 ألفا فردًا.

200 ألف شركة في ألمانيا تخسر 700 مليون يورو يومياً

تأثرت نحو 200 ألف شركة في قطاع التجارة الألماني بعواقب الإغلاق الثاني، حيث بلغت خسائر مبيعات الشركات 700 مليون يورو كل يوم، بينما في فترة ما قبل الأزمة في 2019، بلغت مبيعات قطاع البيع بالتجزئة في ألمانيا نحو 550 مليار يورو، ما يعادل سدس الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه.

وبحسب تقرير اتجاهات الاقتصاد الألماني، الصادر عن غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، واطلعت عليه "الاقتصادية"، فإن عدد العاملين في القطاع، دون احتساب العاملين في مبيعات السيارات، بلغ نحو 3.6 مليون شخص.

أما صناعة السياحة، التي كانت إيراداتها قبل الأزمة تصل إلى 300 مليار يورو سنويا، فكانت أكثر تضررا، حيث إنه في حين أن الطلبات عبر الإنترنت تعوض عن جزء من المبيعات في تجارة التجزئة، فإن الجزء الأكبر من قطاع السياحة توقف عن العمل بشكل شبه كلي.

وأظهر مؤشر إيفو لمناخ الأعمال أن الإغلاق الثاني تسبب في تدهور مناخ الاستهلاك في ألمانيا بشكل كبير، حيث أسهم في اتجاه ميول المستهلكين للادخار والتوفير بدلا من الشراء، إذ يحجم المستهلكون حاليا عن عمليات الشراء الكبيرة. ولم يكن المزاج السائد بين المستهلكين الألمان بهذا السوء منذ فترة طويلة، إذ انخفض مقياس مناخ المستهلك، الذي حدده باحثو معهد أبحاث السوق GfK في نورمبرج لشهر (فبراير) إلى 15.6 نقطة تحت الصفر، وهذا هو أدنى مستوى للمؤشر منذ حزيران (يونيو) 2020.

وقال رولف بوركل الخبير في المعهد: أدى إغلاق المطاعم وأجزاء كبيرة من تجارة التجزئة إلى تراجع الاستهلاك بالقدر نفسه، الذي حدث خلال الإغلاق الأول في ربيع العام الماضي.

وعلى وجه الخصوص، انخفضت رغبة المواطنين في القيام بعمليات شراء كبيرة مثل شراء الأثاث وأجهزة الكمبيوتر والسيارات بشكل كبير.

تراجع الإنفاق الاستثماري للشركات في اليابان بنسبة 4.8 بالمئة

أظهرت بيانات وزارة المالية اليابانية الصادرة تراجع الإنفاق الاستثماري للشركات في اليابان خلال الربع الأخير من العام الماضي بنسبة 4.8 في المائة سنويا إلى 11.8 تريليون ين (110 مليارات دولار).

يأتي ذلك في الوقت الذي تراجعت فيه الأرباح ربع السنوية للشركات اليابانية قبل حساب الضرائب بنسبة 0.7 في المائة سنويا إلى 18.5 تريليون ين ليستمر تراجع الأرباح ربع السنوية للشركات للربع السابع على التوالي.

وكانت الأرباح قد تراجعت خلال الربع الثالث من العام الماضي بنسبة 28.4 في المائة سنويا بعد تراجع بنسبة 46.6 في المائة خلال الربع الثاني والذي كان أكبر تراجع منذ 11 عاما.

في المقابل حقق الاقتصاد الياباني خلال الربع الأخير من العام الماضي نموا سنويا بمعدل 12.7 في المائة ليستمر النمو للربع الثاني على التوالي.

ويتوقع المحللون عودة الاقتصاد إلى الانكماش خلال الربع الأول من العام الحالي بسبب إعادة فرض القيود على الحركة والإجراءات الرامية للحد من الموجة الثانية من جائحة فيروس كورونا المستجد.

مصر: تمويل 1.24 مليون مشروع متناهي الصغر خلال 6 سنوات

أعلن جهاز تنمية المشروعات الصغيرة، أنه نجح بداية من يوليو 2014 وحتى ديسمبر 2020 في تمويل 1.24 مليون مشروع متناهي الصغر بإجمالي 13.5 مليار جنيه أتاحت ما يزيد على 1.613 مليون فرصة عمل.

وجاء ذلك في بيان للجهاز، أعلن فيه تكريم نيفين بدر الدين رئيس القطاع المركزي للتمويل متناهي الصغر بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من بين أكثر 50 شخصية نسائية تأثيرا في الاقتصاد المصري لعام 2020 خلال فعاليات مؤتمر "قمة مصر للأفضل" الذى تم تنظيمه تحت رعاية الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء.

وأشاد الجهاز بجهود نيفين بدر الدين في تطوير قطاع المشروعات متناهية الصغر بالجهاز ونجاحها في جذب عدد كبير من الجهات المانحة لتوفير التمويل الضروري لنمو هذا القطاع بالإضافة إلى التوسع في عدد البنوك والجمعيات الأهلية التي يتعاون معها الجهاز مما ساعده في الوصول إلى عدد أكبر من المواطنين في المناطق الأكثر احتياجا لتحسين مستوى معيشتهم وإيجاد فرص عمل مستقرة من خلال المشروعات متناهية الصغر.

وأوضحت نيفين بدر الدين وفق بيان للجهاز، أن هذه الجائزة تؤكد على نجاح جهاز تنمية المشروعات باعتباره من أحدى المؤسسات الرائدة التي تهدف إلى المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية مع مراعاة البعد الاجتماعي والتركيز على دعم المرأة والشباب وذوى الهمم وتوفير التمويل اللازم لمساعدتهم على إقامة مشروعات متناهية الصغر تعمل على تمكينهم اقتصاديا، وأشارت أن الجهاز قد شارك في إعادة هيكلة قطاع التمويل متناهي الصغر على المستوى القومي وساهم في إصدار قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر وتعديلاته بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية.

تباطؤ نمو الطلبيات يلقي بظلاله على نشاط قطاع التصنيع الصيني

أظهر تقرير اقتصادي نشر، تراجع وتيرة نمو نشاط قطاع الخدمات في الصين خلال الشهر الماضي. وبحسب تقرير مؤسسة كايشين للبيانات الاقتصادية، تراجع مؤشر مديري مشتريات قطاع التصنيع إلى 50.9 نقطة في (فبراير) الماضي، مقابل 51.5 نقطة في (يناير) الماضي.

يذكر أن قراءة المؤشر أقل من 50 نقطة تشير إلى انكماش النشاط الاقتصادي للقطاع، وتشير قراءة أكثر من 50 نقطة إلى حدوث نمو. ووفقا لـ"الألمانية"، تزامن تراجع المؤشر الرئيس لمديري مشتريات القطاع مع تباطؤ وتيرة نمو الطلبيات الجديدة بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على مبيعات التصدير وأداء الموردين.

في الوقت نفسه، أدى ارتفاع أسعار المواد الخام وتكاليف النقل إلى ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج، لذلك ارتفعت أسعار السلع المصنعة نتيجة محاولة الشركات الصناعية تمرير الزيادة في تكلفة الإنتاج إلى العملاء جزئيا. في المقابل، تحسنت ثقة الشركات في ظل الآمال في تعافي الاقتصاد العالمي خلال الشهور المقبلة.

إلى ذلك، بلغت قيمة المنتجات المسجلة من قبل شركات إدارة أصول التأمين الصينية ومديري صناديق الأسهم الخاصة 975.84 مليار يوان "نحو 150.8 مليار دولار أمريكي" في عام 2020، بزيادة 71.6 في المائة على أساس سنوي، حسبما أظهرت البيانات الرسمية على أساس سنوي.

وارتفع عدد المنتجات المسجلة من قبل شركات إدارة أصول التأمين الصينية ومديري صناديق الأسهم الخاصة بنسبة 77.31 في المائة على أساس سنوي إلى 461 في العام الماضي، وفقا لجمعية إدارة أصول التأمين في الصين.

نشاط الصناعات التحويلية الأميركية يبلغ ذروة 3 أعوام

ارتفع نشاط قطاع الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى له في ثلاثة أعوام في (فبراير) وسط تسارع في طلبيات التوريد الجديدة، لكن المصانع استمرت في مواجهة تكاليف أعلى للمواد الخام والمدخلات الأخرى مع استمرار جائحة كوفيد – 19. وبحسب "رويترز"، قال معهد إدارة التوريدات أمس "إن مؤشره لنشاط المصانع الأمريكية ارتفع إلى 60.8 الشهر الماضي من 58.7 في (يناير)". وهذا هو أعلى مستوى للمؤشر منذ (فبراير) 2018.

وتشير قراءة فوق 50 إلى نمو في قطاع الصناعات التحويلية الذي يسهم بنسبة 11.9 في المائة في الاقتصاد الأمريكي. كان خبراء اقتصاديون استطلعت "رويترز" آراءهم توقعوا أن يرتفع المؤشر إلى 58.9 في (فبراير).

لكن جائحة فيروس كورونا المستمرة منذ عام أضرت بسلسلة التوريد، ما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج على المصنعين. وبحسب المسح، قفز مقياس للأسعار التي يدفعها المصنعون إلى قراءة عند 86.0، وهي الأعلى منذ (يوليو) 2008، من 82.1 في (يناير).

وارتفع المؤشر الفرعي للطلبيات الجديدة إلى 64.8 الشهر الماضي من 61.1 في (يناير). وتلقت المصانع مزيدا من طلبات التصدير وارتفع عدد الطلبيات المتراكمة. ونتيجة لذلك، كثفت المصانع التوظيف الشهر الماضي.

انخفاض إنتاج المصانع في جنوب شرق آسيا خلال فبراير

انخفض التصنيع في جنوب شرق آسيا في فبراير، وذلك للمرة الأولى منذ أربعة أشهر، وفقا لمسح شمل نحو 2100 مدير مصنع.

وقالت مؤسسة "آي.اتش.إس ماركت"، التي أجرت المسح، إنه تم تسجيل "انكماش متجدد في كل من إنتاج المصانع وقيم دفاتر الطلبات" في جميع أنحاء المنطقة الشهر الماضي".

وانخفض مؤشر مديري المشتريات في المنطقة (بي.إم.آي) إلى أقل من 50 للمرة الأولى منذ أكتوبر، حسبما أفادت المؤسسة. ويشير أي رقم أقل من 50 في المؤشر إلى انكماش ناتج التصنيع.

يذكر أن رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) هي منظمة إقليمية تضم في عضويتها 10 دول. ويغطي مؤشر (بي.إم.آي) آسيان الذي تصدره مؤسسة "آي.اتش.إس ماركت سبع دول تنتج 98% من الناتج الصناعي للمنطقة.

معدلات التضخم في برلين ترتفع إلى 1.3 بالمئة

ارتفعت معدلات التضخم في ألمانيا في فبراير الماضي إلى مستوى أعلى مما كان متوقعا له عند 1.3 %. جاء ذلك وفقا لما أعلنه المكتب الاتحادي للإحصاء في مدينة فيسبادن اليوم استنادا إلى بيانات أولية. وكانت معدلات التضخم قد وصلت إلى 1% في يناير الماضي وإلى 0.3 % في ديسمبر الماضي. وارتفعت أسعار المستهلكين في فبراير الماضي بنسبة 0.7 % مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي.

وارتفعت أسعار الطاقة والوقود للمستهلكين (+3ر0%) في الشهر الماضي وذلك لأول مرة منذ عام، فيما ارتفعت أسعار المواد الغذائية والخدمات بنسبة 4ر1% لكل منهما.